وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٨/١/٢٢ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٣/١٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٦٥٣٠٧٠٦ ج (فقط ستة ملايين وخمسمائة وثلاثون ألفًا وسبعمائة وستة جنيهات لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٥٥١٥٧٦٠ ج (فقط خمسة ملايين وخمسمائة وخمسة عشر ألفًا وسبعمائة وستون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ١٠١٤٩٤٦ ج (فقط مليون واحد وأربعة عشر ألفًا وتسعمائة وستة وأربعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٣/١٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى